

فإنه لا يفتح على ما قبله
على ما قبله من غير
سماحة من قبله
وهو السوال
الذي يدل على

بالاستفان أكبر الوجه الثاني من الوجهين المدلين على أصالة نون عنكبوت قول العرب
في جموع عنكبوت فذكر مشهور على أنه في نظم الدرر اللاحقة قال ناظمها
وعنكبوت جمع عنكبوت 2 ووجه الدليل أن النون لو كانت زائدة لقل في الجمع
عنكبيب وذلك لم نقله أحد ووجه اللزوم أن التثنية في نون التثنية المصغر
أنه يجب في تكسير الاسم المزيد فيه ويحذفه لظلال الحذف منه بحسب المكان ولهذا
وجب أن يكون المحذوف من حيز نون الياء فيقال حرايين لأنهم لو حذفوا الواو
فقالوا حرايين لا حرت البنية ووجب أن تحذف الياء فيقال حرايين وهذا السلب
في المحذوفات المصغرة حتى إنها في الخلاصة فاق ناظمها 2 والمبالا الواو أحذف إن عمت
لحيز نون في حركتها 2 وهذه كتب يحذفها العيشا فما أجمع بالإنسان أن يحذف شيئا
مما فيها وأما قوله أن زياد في عنكبوت في تقدير الانفصال فزاد من جهات أحدها
أن الزيادة التي في تقدير الانفصال محصورة في زواجر بعضها ليس هذا منها وهي
في المحذوفات كالتخلص والكافية والثانية أن كون الزيادة في تقدير الانفصال
أما هو معتر في باب المصغرة من باب التثنية الأثر كما يقول في مصغرة
لوزعي وقاصعا وحظله لو زيد عي وقويصعا وحظله فتثبت الزيادة
ولو كسر هـ لعلت لواذع وقواضع وحظله فحذف هـ من حذفها وإبها لا يتلف
في ذلك بصري ولا كوني ولا متقدم ولا متأخر ولو ان قايلا قال لو أضعي وقواضع
وحظله وأجمع لذلك بأن هذه الزيادة في تقدير الانفصال كان ما ذكره
من أن النون زورا والثالثة أن يلزم هذا القابل تحطية الأئمة إذ جمعه
على عنكبوت بل تحطية العرب لأنهم جمعه كذلك ووجه اللزوم أنهم على زعم حذفوا
الزيادة التي التي في تقدير الانفصال وأما قوله أن الزيادة في عبارتي في تقدير
الانفصال فقد نعى بقوا أن الياء أشد في تقدير الانفصال ولكن في باب
المصغرة وفي باب التثنية كما مرنا والفرق بين الياء وبين أن التثنية يقل من التخفيف
مخض بمزيد التخفيف وكولا أن السماع ورد بعبارتي لم يتفوه به ولكن ورد

فإن النون فلا يفتح
الواو وحذف الواو وهو
لا يفتح على ما قبله
فإنه لا يفتح على ما قبله
فإنه لا يفتح على ما قبله
فإنه لا يفتح على ما قبله

فوجب

فوجب قوله وهي قراءة عثمان رضي الله عنه ونصرت عن ناصر والمجدي وما كان
ابن دينار وإبي طعمة وابن محيصن وآخرين وروى عن رسول الله صلى الله عليه
ذكر ذلك كله اللام أبو بكر بن مجاهد رحمه الله تعالى في كتاب الشواذ وإنما الذي كان
يمكن الاعتراض به ما أشرت أنا إليه في الجواب الذي كتبت من أنه يجوز أن يكون
جمعا لعنقر فيكون عقر وعبارت كعقر وجماعه من نسب الهمع بقا صيغة الجمع
شددوا كما قبل في النسب إلى مدائن مديني وقدرات الرمحشري ذكره
الوجه ولم يذكر سواه وهو عندي بعيد بل باطل ما بعد ذلك لأن الذين قرأوا
بذلك قرأوا ورفارف بالجمع فالظاهر أنهم أرادوا أن يروا بالجمع وتناسب
الشعاطين وعلى هذا التأويل يكون عبارة من مزيدا كمدائين لا جمعا ككراسي
ولأنه قد وصف بحسان وهو جمع كما وصف رفارف تخضر وهو جمع فإن ذهب
إلى أن حسانا صفة للشعاطين جميعا لا للمعطوف وحده مع دعواك أن مزيد
على أن يكون منزلة قوله شابت مفارقه وقوله باليلة حرس الزجاج سهرا
على قول من يرى أن حرسا جمع حرساة فحذف حاء وحذف حاء وحذف
مما لا يرتفع من بعضه وخرجت عن الظاهر لعنقر مضمون وإما بطلان ذلك القارئ
بذلك قرأوا بفتح الحرف ولا يسجل لذلك إذا كان من باب مديني وإنما ياتي إذا ذكر
أنه من باب كراسي وكراسي **فان قلت** منع الحرف شكل كما قولك أيضا لأن الجمع
الذي يستحق منع الحرف هو الذي أعيد إليه حرفان كساجد ودواب وجوار
أو ثلاثة أو سطحا ساكني نحو دنايز وطواويس **قلت** الجمع لفتح الحرف هو صيغة
شبه المجموع والغالب أن ياتي على أحد ثلاثة أوجه الوجهين المذكورين وسأعده
كلاهما وفرازة وربما ورد على وجه خارج عن الثلاثة فيصح أيضا منع الحرف
ككونه لا نظير له في الأعداد ويكون الشدة في الصيغة لاني منع الحرف فذلك
قوي عبارتي ممنوع الحرف وكذلك نقول في قول من قال عنكبيب وأما حرف فحة
ملايكه وفرازة من لوازمه للأحاد من نحو طواعية وكراهية لالأنه ليس بصيغة

حزم الجوهري فزيادة تا تخربوت وكذا
جزمهما أبو عمار فلا تشاف ونظرا لها
من الجرمي لأن الجرمي فاقوس جزم أبهله

كأن الحلي
وهو الغرض
والحسن

فإنه أراد
الزواجر
لأنه لا يفتح
فيها لا يفتح

فإن الحرس
لأنه يفتح
ولا يستكر
في الاستعمال
الجماع لا يفتح
السطح لا يفتح
الاستعمال لا يفتح
سبل من شأنه
سقط ريب لأن
الغرض المشدود